مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: إضاءات على بعض جوانب عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية "التحديات وإمكانية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى"
اسم الكاتب: د. نزار قنوع
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3959
تاريخ الاسترداد: 2026/06/06 00:30 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (1)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Science Series Vol. (27) No (1) 2005

إضاءات على بعض جوانب عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية
" التحديات وإمكانية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى"

الدكتور نزار قنوع*

(قبل للنشر في 14 /8 /2005)

□ الملخّص □

يحتل موضوع الإصلاح الاقتصادي موقع الصدارة في الجدل والنقاش الدائرة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي في بلدنا وعليه فان هذا البحث يهدف إلى مناقشة بعض جوانب عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية، وذلك من خلال استعراض المبررات والتحديات التي تستوجب عملية الإصلاح، وكذلك استعراض المراحل التي مرت بها عملية الإصلاح في سورية، وأيضاً استعراض بعض التجارب العالمية في موضوع الإصلاح الاقتصادي وإمكانية الاستفادة منها ليتلخص هذا البحث في النهاية إلى وضع نتائج وتصورات في إطار برنامج مقترح يتضمن بعض ملامح الإصلاح الاقتصادي المطلوب.

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط . كلية الاقتصاد – جامعة تشرين . اللاذقية . سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (1)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Science Series Vol (27) No (1) 2005

Highlighting Some Aspects of Syrian Economic Reform: Challenges and the Possibility of Benefiting from the Experiences of Other States

Dr. Nizar Kanoua*

(Accepted 14/8/2005)

□ ABSTRACT □

The subject of economic reform has been recently placed at the top of hot discussions and debates at both economic and political levels in Syria. This research is devoted to the discussion of some aspects of the Syrian Economic Reform (SER). It outlines SER′ justifications and challenges, which created an essential need for such process. It also presents concurrent steps of the SBR. In addition, the study descries some

International developments on the subject of economic reforms, and in particular the extent to which Syrian can benefit from those situations. Finally, the research will result in some conclusions and suggestions in the form of recommended program with reference to the required features of the SER.

* **Associate Professor, Department Of Economics And Planning, Faculty Of Economics, University Of Tishreen, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

لا يستطيع أحد أن يتجاهل ما حققه الاقتصاد السوري خلال العقود الثلاثة المنصرفة من معدلات نمو مرتفعة خاصة في حقبة السبعينات وأغلب سنوات عقد التسعينات، كما حقق إنجازات هامة في تطوير البنية التحتية الأساسية وفي التنمية الريفية وفي إقامة قطاع صناعي كبير وفي نشر التعليم وتقديم الخدمات الصحية المجانية لغير المقتدرين وقد تحققت هذه الإنجازات ضمن نموذج الاقتصاد الموجه المعتمد على الدور الكبير للدولة وعلى استراتيجية الحماية وسياسة إحلال الواردات، وهو النموذج الذي ساد أغلب دول العالم النامي خلال سبعينات وثمانينات القرن الماضي

لكن سورية تمر اليوم ومنذ خمس عشرة سنة مثلها مثل دول عديدة في العالم النامي، بمرحلة انتقال من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام السوق، ساعية إلى تخفيض القيود على التجارة والاستثمار. وقد قامت باتخاذ إجراءات عديدة في هذا الصدد يمكن إجمالها بما يلي:

- زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، دون اللجوء إلى الخصخصة وبدء الانفتاح على الاستثمار الخارجي المباشر.
- التخفيض في سعر الصرف مع تقليص عدد أسعار الصرف المستخدمة رسمياً.
- تخفيض الضريبة على الدخل وتخفيف القيود على الأسعار والتحرير الجزئي في التجارة الخارجية.
- التوجه نحو تشجيع التصدير مع الاستمرار بسياسة إحلال الواردات.
- رفع أسعار المنتجات الزراعية الرئيسة.
- اعتماد سياسة مالية تقشفية.

أهمية البحث وأهدافه:

تتجلى أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله، فالإصلاح الاقتصادي في سورية هو الموضوعات التي تحتل موقع الصدارة في الجدل والنقاش الدائر في بلدنا في السنوات الأخيرة على الصعيدين السياسي والاقتصادي لما له من علاقة مباشرة بحياة المجتمع بكل فئاته – كما ويتبع أهمية هذا البحث من خلال سعيه لتحقيق الأهداف الآتية:

1- تقديم إطار نظري للإصلاح الاقتصادي يتضمن الإشارة إلى مشروعية الإصلاح والمبررات التي تستوجب الإصلاح.

2- تحديد التحديات والعقبات التي تواجه عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية.

3- توصيف وتحديد المشكلة الاقتصادية في سورية.

4- مناقشة وتحليل بعض تجارب الإصلاح الاقتصادي في بعض الدول وبيان إمكانية الاستفادة منها في الواقع السوري.

5- وضع برنامج مقترح يتضمن بعض ملامح الإصلاح الاقتصادي المطلوب.

إشكالية البحث أو أسئلة الدراسة

تتمحور إشكالية البحث بالدرجة الأولى حول ما هو شكل الإصلاح الاقتصادي المطلوب وما هو مضمونه، وكذلك تفحص مدى إمكانية تطبيق الوصفات المستوردة من الخارجية وما هو المناسب منها للواقع السوري. وعليه فهناك عدد من الأسئلة تطرح نفسها كجزء من إشكالية هذا الموضوع مثل:

1-هل تتوفر الإرادة والقرار السياسي للإصلاح المنشود ؟

2- ما هي حدود وأبعاد الإصلاح المطلوب ؟

3-ما هي مقومات الإصلاح وجوانبه ؟

4-ما هو شكل الإصلاح هل هناك وصفة جاهزة ؟

5-تفحص برنامج الإصلاح الاقتصادي المطلوب تحقيقه

منهج البحث:

بغية تحقيق الأهداف المرجوة من هذا البحث فقد اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الاستقرائي وكذلك المنهج الوصفي. إضافة إلى استخدام المنهج المقارن من خلال استقراء بعض التجارب واستنتاج ما يناسب منها للواقع السوري بقصد إغناء التجربة السورية في الإصلاح الاقتصادي كل ذلك إضافة إلى استخدام المنهج الإحصائي في التقويم والمتابعة.

سمات الإصلاح الذي تم اعتماده

يؤخذ على الإصلاح الذي تم اعتماده خلال السنوات الماضية انه ركز على التالي:

أ- توسيع دائرة عمل القطاع الخاص دون معالجة مشاكل القطاع العام .

ب- انه كان إصلاحاً جزئياً لم ينبع من برنامج متكامل مسبق .

ت- انه كان إصلاحاً جزئياً أكثر من إصلاحاً هيكلياً، وكما يلاحظ أن سورية قد قامت بهذه الإصلاحات بمعزل عن مؤسسات التمويل الدولية ، محافظة بذلك على قرارها السياسي والاقتصادي المستقل .

ث- تتلمس سورية اليوم ملامح الإصلاح الاقتصادي مسترشدة بكل من الرسالة التي وجهها القائد الخالد حافظ الأسد إلى مجلس الشعب بدء تسلمه مهام الولاية الخامسة وبخطاب القسم الذي وجهه الرئيس الدكتور بشار الأسد إلى الأمة في مجلس الشعب وكذلك مقررات المؤتمرين القطرين التاسع والعاشر للحزب.

هـ- في تلمسها لمعالم المرحلة المقبلة للإصلاح لابد لسورية من أن تستفيد من تجارب عديدة ومتنوعة في الإصلاح الاقتصادي أجريت في بلدان مختلفة ، وتراكمت على مدى عقود من الزمن ، تضمنت نجاحات فائقة في بعض الحالات وإخفاقات فائقة في حالات أخرى .

الحاجة للإصلاح الاقتصادي-مشروعية الإصلاح

لماذا الإصلاح الاقتصادي في سورية ؟ أين الحاجة للإصلاح الاقتصادي ؟

ما هي التحديات والموجبات التي تتطلب الإصلاح ؟

من الواضح انه بدون الحاجة إلى الإصلاح فانه لا مشروعية للإصلاح ولا مبرر لوجوده، فإذا قلنا أن كل شيء على ما يرام تفقد الجهود التي تبذل للإصلاح المشروعية فما هي المبررات وما هي التحديات التي نواجه والتي تتطلب الإصلاح في نفس الوقت وهي برأينا تقسم إلى :

أ- تحديات ذات بعد دولي وعربي

ب- تحديات ذات بعد محلي

أ- التحديات والموجبات ذات البعد الدولي والاقليمي :

أولا : المتغيرات في الساحة العالمية واثر ذلك في السياسات الاقتصادية .

ثانياً : التنمية المستقلة في زمن العولمة هل لازالت صالحة لان تتم من خلالها عملية الإصلاح؟

ثالثاً : المتغيرات الاقتصادية الدولية التي كان من أهمها إقرار إقامة منظمة التجارة العالمية لتستكمل بذلك منظمات العولمة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير المسؤولين عن نظام النقد العالمي وعن حركة رؤوس الأموال والاستثمار وضبط هذه الحركة واللذين يفرضان على الدول النامية إحداث إصلاح اقتصادي معين كشرط من اجل الحصول على الأموال التي تستلزمها عمليات التنمية في هذه البلدان

رابعاً: شيوع ثقافة حرية السوق والترويج للفكر الليبرالي الاقتصادي الجديد الذي يقدم آليات السوق كبديل عن التخطيط والتوجيه المركزي الذي تتولاه الدولة، أي الدعوة إلى ما يسمى (بحكومة الحد الأدنى) لإقصاء الدولة عن التدخل في الشأن الاقتصادي.

خامساً : إضافة إلى مأزق التنمية الذي دخلته الدول العربية، كان هناك مآزق العمل العربي المشترك إذ إنه بالرغم من كل الاتفاقات الجماعية في إطار الجامعة العربية والاتفاقات الثنائية فقد بقي العمل العربي المشترك دون المستوى المطلوب .

ب . التحديات والموجبات ذات البعد المحلي المتعلق بالواقع الاقتصادي السوري

1-التحدي الرئيس الذي تواجهه سورية ، هو تحدي المواءمة بين ثلاثة عوامل متناقضة أولها أعباء الدفاع الكبيرة وثانيها احتياجات التنمية على المدى الطويل، وثالثها تلبية الاحتياجات الآنية للمواطنين. فأعباء الدفاع ومتطلبات الاستهلاك تكون عادة على حساب الاستثمار، خاصة أن سورية فقدت سندها المادي والمعنوي الاتحاد السوفيتي حليفها السابق، كما أن الدول العربية الغنية تخلت منذ الحرب الخليجية الأولى 1980-1988 عن التزاماتها تجاه سورية للمساهمة في دعم ميزانية الدفاع السورية.

2- تحدي الانتقال الآن من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق وخلق مناخ جاذب للاستثمار ووقف هروب الأموال والاستثمارات الوطنية، وتأمين مستلزمات هذا الانتقال من بناء مؤسسات اقتصاد السوق وتأهيل إدارة حكومية تجيد إدارة السوق والعمل ضمن مناخات اقتصادية تنافسية وإدارة تنظيم دور الدولة من الدولة المتحكمة إلى الدولة المساندة دون التخلي عن دورها في توجيه ودعم التنمية، بل التدخل الرشيد المباشر في عمليات الاستثمار. هذه التغييرات

تعني الخروج من نظام الاقتصاد المركزي والانتقال تدريجياً إلى اقتصاد السوق، وإنشاء بنية تشريعية وتنظيمية ومؤسسية جديدة تتفق مع اقتصاد السوق وهذا يحتاج لحسم التوجه على نحو واضح وهو الأمر الذي لم يحسم بعد .

3- تحدي إعادة تأهيل قطاع خاص يستطيع العمل في مناخ السوق التنافسي بعد أن تعود على أجواء الحماية التي تضمن له النجاح في جو من الاحتكار المحمي من المزاحمة بطرح الانتقال إلى اقتصاد السوق يثير مسألة المواءمة بين ضروراته وضغوطه وجاذبية منافعه من جهة وبين أخطاره المختلفة بما فيها أخطاره على وجود قطاع الأعمال السوري من جهة أخرى، وتحت هذا التحدي تندرج تحديات جزئية مثل :

4- تحدي التصدير إذ إن سورية تملك قدرة كبيرة على إنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير ولكنها لاتملك مؤسسات التصدير وأقنيته الدولية اللازمة ولاسيما بعد أن فقدت جزءاً كبيراً من خبرتها وقدرتها التصديرية خلال العقود الماضية .

5- تحدي تطوير الإدارة السورية التي تعاني نقاط ضعف كثيرة وغربة عن العصر في أساليب عملها وخبرات كوادرها وتقنيتها المكتبية وتطويرها إلى مستويات الإدارة الحديثة. وقد ظهر تناقض واضح بين قرارات الإصلاح التي اتخذتها القيادة السورية وبين قدرة ورغبة أجهزة الإدارة التنفيذية على تنفيذها.

6- تحدي تكنولوجي لامتلاك مزايا تنافسية تقوم على العلم والمعرفة والتكنولوجيا المتطورة وهنا تعاني سوريا من تبعية تكنولوجية مؤلمة حيث قدرة البحث العلمي والاختراع والابتكار والتطوير التقاني الوطني متدنية جداً، هذا التحدي يقودنا إلى ضرورة رفع كفاءة التعليم والتأهيل والتدريب من أجل تأهيل قوة عمل ماهرة أصبحت عماد الاقتصاديات الحديثة .

7- تحد تزايد السكان الانفجاري والبطالة التراكمية حيث تبلغ البطالة نحو 9% حسب التقديرات الرسمية ونحو 20% بحسب التقديرات غير الرسمية وربع مليون طالب عمل جديد كل عام، مما يجعل سورية تعاني من البطالة وتبعاتها إلى حين تخفيض معدلات زيادة السكان إلى مادون 1% وقد بدأ معدل الزيادة بالتراجع وهو عام 2002 اقل من 2.5% للسوريين كلهم، مقيمين ومهاجرين، ونحو 1.22% للسوريين المقيمين داخل سورية مما يؤشر لتزايد الهجرة عام 2001 خاصة لقوة العمل، هذا ويمكن أن نحدد أبعاد المشكلة التي تستوجب الإصلاح باختصار بما يلي :

معالم المشكلة الاقتصادية:

. النمو غير المستدام للاقتصاد الوطني والمعتمد على المساعدات الخارجية وأموال النفط.

. معدلات نمو سكانية عالية.

. بطالة عالية وفوارق طبقية وتزايد في الفقر.

. قطاع عام روتيني بيروقراطي مقيد إدارياً وتنظيمياً، وقطاع خاص صغير، ومفتت بإدارة تقليدية وتكنولوجيا قديمة.

. نظام حماية المنتجات الوطنية وانعدام المنافسة و تدني الإنتاجية والجودة وارتفاع التكلفة.

. بيئة تنظيمية وتشريعية تقليدية تحكم عمل القطاعين العام والخاص ولاتسمح لهما بالتكيف مع المتغيرات.

. قصور في المعرفة والقدرات العلمية والتكنولوجية وتدني الخبرات البشرية مما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

. تدني النوعية في نظام التعليم الذي يركز على الحفظ والاستظهار لا على البحث والتحليل والتفكير والإبداع ولا يتلاءم مع متطلبات سوق العمل.

. غياب القطاع المصرفي المتطور.

. غياب المناطق الصناعية المخدمة.

. قدرة تصديرية ضعيفة خارج قطاع النفط.

. نظام خدمة مدنية يتصف بالمركزية الشديدة والبيروقراطية المفرطة.

مراحل عملية الإصلاح الاقتصادي التي تمت:

بدأ الحديث عن الإصلاح في سورية في منتصف الثمانينات ومرت عملية الإصلاح بثلاث مراحل أساسية.

المرحلة الأولى:

بدأت في منتصف الثمانينات تحت عنوان " تحرير التجارة وسياسات الإصلاح الاقتصادي وكانت التوجهات الأساسية لهذه السياسة هي:

1 . تخفيف القيود على عمليات الاستيراد وتبسيط إجراءاته وتوجيهه ليكون عاملاً في خدمة العملية الإنتاجية.

2 . إطلاق قوى التصدير إلى أبعد الحدود.

ومع هذه التوجهات في السياسة الاقتصادية كان هناك مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وخاصة في مجال الاستيراد حيث أصبح بإمكانه الاستيراد بتسيهلات ائتمانية أفضل.

المرحلة الثانية:

وقد بدأت مع صدور القانون رقم 10 لعام 1991 الخاص بتشجيع الاستثمار حيث منح هذا القانون المزيد من التشجيع والتسهيلات والإعفاءات والمزايا للقطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي، وجاء هذا القانون تتويجاً لمجموعة من الإجراءات الأخرى المرتبطة بهذا الهدف، وقد صورت الأزمة الاقتصادية على أنها أزمة نقص في القطع الأجنبي وأنها أزمة عدم ثقة أصحاب رأس المال بالنظام الاقتصادي، لذا فقد وجد الحل في تشجيع رأس المال الوطني على الاستثمار وإعادة الثقة إلى رأس المال العربي والأجنبي وجذبه للاستثمار داخل البلاد. وأعطي الانطباع للقيادة السياسة بأن ذلك يتوقف على منح رأس المال التسهيلات والإعفاءات والمزايا بقصد جذبه للاستثمار.

كما تم في تلك المرحلة انتهاج سياسة ضغط الإنفاق وتعظيم إيرادات الخزينة من الضرائب وكان السبيل إلى ذلك:

. إلغاء الدعم المقدم للسلع الأساسية بشكل تدريجي.

. تجميد الأجور تقريباً.

. تخفيض الإنفاق الاستثماري ووضع عقبات بيروقراطية أمام تنفيذ المشروعات والاستبدال والتجديد.

. تركيز الجهود في مجال التحصيل الضريبي وفرض أنواع جديدة من الضرائب والرسوم.

وقد أدت هذه السياسة الانكماشية في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة إلى:

. ارتفاع الأسعار.

. التأثير سلباً على أصحاب الدخل المحدود.

. الضغط على الطبقة المتوسطة واتساع دائرة الفقر وزيادة معدل البطالة.

. ولكن بنفس الوقت أن تلك السياسة أدت إلى تخفيض عجز الموازنة وتخفيض معدلات التضخيم.

المرحلة الثالثة:

بدأت هذه المرحلة مع بداية هذا العقد وجاءت تحت ضغط الحياة المعيشية ومانجم عن السياسة المالية الانكماشية من ركود اقتصادي تمثل بتراجع عام في الأداء الاقتصادي وانخفاض معدل النمو الاقتصادي إذ وصل في بعض السنين إلى أرقام سلبية، وبدأت الأصوات ترتفع بضرورة إجراء إصلاح اقتصادي، وطرحت العديد من الآراء في هذا المجال تمحورت في اتجاهين رئيسين:

الاتجاه الأول:

يرى أن سورية بلد صغير، لايملك من الإمكانات الاقتصادية مايجعله قادراً على الانزواء بعيداً عن العالم، وأن هناك متغيرات على الساحة الدولية لابد من الانصياع لها، لهذا فلابد لسورية أن تعيد النظر في سياستها الاقتصادية بالتخلي عن السياسة التدخلية، وتحدث انفتاحاً حقيقياً في هذه السياسة تنطلق من تحرير المبادلات التجارية، وفتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية، وتخفيض مستوى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية الأمر الذي يستوجب إلغاء الدعم المقدم للمواد الحياتية وترك آليات السوق تحدد الأسعار، وتحدد تخصيص الموارد وفقاً لمتطلبات العرض والطلب، هذا إلى جانب تخلي الدولة بعض عن مؤسسات القطاع العام وخصخصتها، والالتحاق بقطار العولمة والاندماج بالأسواق المحلية قبل فوات الأوان.

وقد حكم هذا الاتجاه الفكر الاقتصادي الليبرالي المتأثر بثقافة السوق والعولمة وبمصالح رأس المال، والتحق بهذا التيار إلى جانب أصحاب المصالح، بعض البيروقراطيين وبعض الأكاديميين الذين دأبوا على تغيير آرائهم وفق الظروف، وبما ينم عن هشاشة معتقداتهم التي طالما أقيمت على أسس واهية من المصالح الضيقة، ودعم هذا الاتجاه مجموعة من الاقتصاديين السوريين الذين يعملون، أو سبق لهم أن عملوا في المؤسسات الدولية الأمريكية والغربية، الذين استقدمهم البعض، أو تبرعوا من تلقاء نفسهم للترويج لثقافة حرية السوق، وبالمناسبة لم يكن هذا الاتجاه بعيداً عن وصايا وبرامج صندوق النقد والبنك الدولي.

أما الاتجاه الثاني:

فينطلق من المحافظة على دور الدولة في التدخل بالشأن الاقتصادي، والقيام بإصلاح اقتصادي يحافظ على استقلالية القرار الاقتصادي، ويعمل على الارتقاء بمستوى معيشة الشعب، ويتمسك بالعدالة الاجتماعية، وإعادة الاعتبار إلى وظيفة التخطيط، مع السعي الجاد لزج جميع الإمكانات والموارد المتاحة للقطاعين العام والخاص في عملية التنمية ضمن التوجهات المقرة بالتعددية الاقتصادية.

وبالرغم من النصائح العديدة المقدمة إلى القيادة السياسة من جهات داخلية وخارجية، فقد حسم الرئيس الراحل حافظ الأسد النقاش حين ركز في كلمته التي وجهها إلى مجلس الشعب بمناسبة تأديته القسم الدستوري لولاية دستورية خامسة في 1999/3/11. على النقطتين الهامتين الآتيين:

1 . الالتزام بالتنمية الشاملة، كمسؤولية وطنية للدولة والمجتمع والتأكيد على التعددية الاقتصادية.

2 . تحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني عبر العمل على زيادة الإنتاج ، وتوسيع قاعدة التنمية والاستثمار.

وأوصى بالاهتمام بالقطاع العام، باعتباره القاعدة الرئيسة للاقتصاد الوطني، وباعتباره عامل التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

كما أكد على الخيار الديمقراطي، وعلى الرقابة والمحاسبة وعلى تطوير العمل في أجهزة الدولة ومؤسساتها.

هذه التوجهات، تتضمن بالحقيقة برنامجاً اقتصادياً، يصلح أساساً لبناء سياسة الإصلاح الاقتصادي المطلوبة، إلا أن ماجرى على أرض الواقع، كان إمعاناً في السياسات والإجراءات الآيلة إلى تنفيذ بعض توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ودون الإفصاح عن ذلك ودون أن تكون الحكومة مضطرة إلى ذلك، إذ لم تكن الديون الخارجية قد وصلت إلى الحد الخطر الذي يضطرنا للجوء إلى جدولة الديون وقد تمثلت هذه السياسات والإجراءات في النقاط الرئيسة الآتية:

1 . المزيد من التسهيلات والإعفاءات الممنوحة للقطاع الخاص، وقد أتت هذه التسهيلات تحت عنوان التعددية الاقتصادية. ولكن للأسف لم يستفد من ذلك سوى فئة قليلة من القطاع الخاص، تلك الفئة التي نشأت أساساً على هامش القطاع العام وقامت بنهبه باستمرار، مستفيدة من علاقاتها الفاسدة مع بعض البيروقراطيين، لتحقيق منافع متبادلة، أضرت بالاقتصاد الوطني، وأسهمت في سوء أحواله، ومما تجدر ملاحظته أن قطاعا واسعاً من المواطنين الذي عملوا في قطاع الصناعة التحويلية منذ القديم لم يحظ أحد منهم بالحصول على مزايا القانون 10 لعام 1991، رغم أنهم أولى من غيرهم بالحصول على تلك المزايا.

2 . المزيد من الضغط على القطاع العام، لإظهاره بمظهر الفاشل، لكي تجري عليه عملية الخصخصة في المستقبل، انطلاقاً من عدم جدواه، وعدم قدرته على دعم الاقتصاد الوطني بعد أن يصبح عبئاً عليه. فلم تخصص للشركات العامة، المبالغ الكافية من أجل التجديد والاستبدال، ولم يعط الحرية الكافية والامتيازات المعطاة للقطاع الخاص، وإذا ماتم تخصيصها تعمل الآلية البيروقراطية على إعاقة التنفيذ كما أعيقت باستمرار عمليات إصلاح القطاع العام، ووقع تحت إشراف ورقابة العديد من الجهات التي أربكت عمله بدلاً من أن تقدم له العون.

3 . الإمعان في سياسة الانكماش المالي ومارافقها من انحسار في وظيفة الدولة الاجتماعية والاستثمار، وإشاعة فوضى الأسعار في الأسواق ومارافق ذلك من حالة ركود وتراجع في مستوى الأداء الاقتصادي.

4 . التوسع في (خصخصة) التجارة الخارجية، بإطلاق حرية الاستيراد للقطاع الخاص وتحجيم دور القطاع العام للتجارة الخارجية، وجعله مقتصراً على قبض العمولات مقابل السماح للتجار بالاستيراد، واستيراد بعض المواد المحددة من حيث العدد والكمية. وأدى ذلك إلى رفع وزيادة أسعار المواد المستوردة التي يستوردها أفراد محدودون من القطاع الخاص يرون على حساب الدولة والمجتمع.

لقد أدت هذه السياسات والإجراءات إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وإلى المزيد من الخلل في الإدارة والفروع الاقتصادية وتراجع مستوى الأداء الحكومي، خاصة في ميدان الخدمات الاجتماعية، والمشروعات الاستثمارية، وانعكس ذلك كله على أوضاع السوق، وبرزت على نحو صارخ تلك الهوة السحيقة بين الدخول والثروات، وتأثرت الطبقة الوسطى إلى حد بعيد، مما أدى إلى انحسارها وتوسيع دائرة الفقر والبطالة وإشاعة أجواء الفساد والإفساد.

هل ثمة وصفة جاهزة لعملية الإصلاح وهل يمكن الاستفادة من تجارب الآخرين؟

تجارب مختلفة في الإصلاح الاقتصادي:

ليس هناك وصفة جاهزة واحدة للإصلاح الاقتصادي تنفع الجميع وذلك لوجود اختلافات كبيرة بين موارد البلدان ومستويات تطورها وثقافاتها وعلاقاتها الخارجية، ولكن يجب علينا استعراض بعض تجارب الآخرين، والعمل على الاستفادة منها وسنستعرض أدناه تجارب الإصلاح فيما يسمى بالنمور الآسيوية وفي الصين وروسيا وسنستعرض ونقيم كذلك مايسمى بوصفة البنك والصندوق الدوليين.

1 . تجربة النمور الآسيوية:

تعتبر تجربة دول جنوب شرقي آسيا أو من أطلق عليهم اسم النمور الأسيوية نموذجاً من نظام السوق المعدل، المبني على شراكة القطاع الخاص والتدخل الحكومي، وقد بنيت هذه التجربة على أساس الاعتماد الكبير على نظام السوق، والتدرج في تخفيض الحماية الجمركية، ودعم التصدير، والاستثمار الكبير في التعليم الأساسي، وأيضاً رفع القدرات التكنولوجية المحلية، وقد استفادت تلك التجربة في نجاحها من احتواء التضخم (في البداية)، وحفاظها على إطار اقتصادي كلي سليم، كما استفادت من وجود اليابان إلى جوارها لتستفيد من تقنياته واستثماراته.

لكن هذه التجربة قصرت في تأخرها بوضع التشريعات اللازمة لمنع الاحتكار، وتعميق المنافسة، وعدم إعطائها الاهتمام الكافي بالنواحي الإيجابية وبمكافحة الفساد، كذلك ارتكبت تلك التجربة خطأ كبيراً في أوائل التسعينات بتحريرها القيود على تدفق رأس المال الخاص مما أدى إلى أزمة مالية محلية أولاً ثم عالمية، كلفت تلك البلدان انخفاضاً في النمو، وبطالة وفقر. ولكن تلك البلدان بدأت تستعيد عافيتها لتعود من جديد مستفيدةً من تجربة الأزمة السابقة.

علمتنا تلك التجربة في السنوات الأخيرة إمكانية الشراكة بين القطاع العام والخاص، وسلامة التدرج في رفع الحماية، وضرورة وضع قرارات تعميق المنافسة في بداية الإصلاح، ووضع الضوابط على تدفق الاستثمار الأجنبي وتشديد رقابة المصرف المركزي على المصارف الأخرى أو مصادرة أموالها.

2 . التجربة الروسية:

اعتمدت التجربة الروسية أسلوب الصدمة، مثلما اعتمدته دول أوربا الشرقية والوسطى، وتعتبر التجربة الروسية أسوأ تجربة للتحرر الاقتصادي في العالم، لأنها هدفت، بتشجيع من الولايات المتحدة إلى هدم الدعائم الاقتصادية والسياسية للنظام الاشتراكي القديم وبسرعة كبيرة، قبل أن تضع تصوراً للنظام الجديد أو تضع أسساً وتشريعات له، لذلك كانت الفوضى بمعالجة القطاع العام، وقد قامت هذه التجربة بتحرير الأسعار منذ البداية، والإسراع في الخصخصة من دون دراسة ودراية، وساعد على كل ذلك وجود رئيس مخمور مثل الرئيس يلتسين لفترة طويلة محاطاً ببطانة سوء تنوي الشر على النظام الاشتراكي لتحويله إلى قطاع خاص تابع لها، فكان ربيع الخصخصة ببضع مليارات لمشاريع عامة تقدر قيمتها بمئات المليارات من الدولارات بذل في بنائها الشعب السوفياتي سبعين عاماً من الفرق والجهاد.

تعلمنا التجربة الروسية أن الخصخصة ومن دون تشريعات وأنظمة ومؤسسات ، تنظم عمل القطاع الخاص ونظام السوق، وبدون جهاز إداري قادر على برنامج الخصخصة وتنفيذه أصولاً، ومن دون الشفافية ودولة القانون، ومن

دون كل ذلك يؤدي العمل في مجال الاقتصاد إلى الفوضى والاستغلال والفساد والإثراء غير المشروع على حساب إفقار الأكثرية.

3 . التجربة الصينية:

تتصف التجربة الصينية بالتحرر الاقتصادي المتدرج الهادف، الذي لم يخل بالتركيبة السياسية القائمة، علماً أن التجربة الصينية أجرت بعض التعديل في علاقة الدولة بالحزب، باتجاه منح الدولة المزيد من الحرية في القرار الاقتصادي "اليومي".

ويعود نجاح التجربة الصينية: أولاً: لوجود برنامج مسبق للإصلاح والتزام واضح به. ثانياً: لأنها اختارت أسلوبها الخاص في التحرير المتدرج للتجارة، وتعميق المنافسة الداخلية، وتأنت في الخصخصة. ثالثاً: لاستفادتها من مواردها الهائلة المتنوعة، والسوق الكبيرة، وأموال وخبرات رجال الأعمال الصينيين في كافة أنحاء العالم، الذين استطاعت الصين تعبئتهم للقيام في عمليات الاستثمار الهائلة. رابعاً: رخص اليد العاملة الصينية التي أتاحت الفرصة للتصدير، خاصةً إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية الكبيرة.

وقد استفادت الصين من استقرار الأسعار عموماً، حيث إنها لم تحرر الأسعار بالكامل، مثلما فعلت روسيا، بل استطاعت زيادة معدلات الادخار في ريفها الكبير من خلال رفعها للأسعار الزراعية. كما وأنها ركزت على تعميق المنافسة الداخلية، وتحرير التجارة قبل عملية خصخصة المؤسسات، حتى لا يؤدي التخصيص إلى الاحتكار. ولاشك أن تجربة الصين فريدة، لأنها تمتلك الموارد البشرية الهائلة، والسوق الكبيرة، والقطاع المغترب الغني بالمال والخبرات، وانضباط الطب الصيني وحبه في العمل وقدرته على الإبداع. بالإضافة إلى استقدام الاستثمارات الأجنبية مصحوبة بالتكنولوجيا المتطورة.

تعلمنا تجربة الصين أهمية الانفتاح الملتزم بوضوح النهج والبرنامج المعد مسبقاً، وكذلك ضرورة تعميق المنافسة الداخلية، وتحرير التجارة قبل عملية الخصخصة، إن كان لابد منها.

وصفة البنك والصندوق الدوليين:

تضمنت وصفة البنك والصندوق الدوليين بشكل عام الإجراءات الآتية:

. اعتماد سياسة انكماشية لإعادة التوازن للاقتصاد، قوامها الإصلاح الضريبي، وترشيد الإنفاق العام، بما فيه إلغاء الدعم الاستهلاكي.

. إزالة القيود وإفساح المجال ما أمكن، لقوى السوق، وقانون العرض والطلب، ولدور القطاع الخاص في شتى المجالات الإنتاجية والخدمية والتجارية.

. تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والبيع المباشر لمؤسسات القطاع العام.

. تشجيع الاستثمار الأجنبي.

بيد أن نجاح هذه الوصفة كان متفاوتاً من بلد لآخر، حيث حققت بعض التثبت الاقتصادي والتعديل الهيكلي في عدد من البلدان النامية، بينما فشلت في البلدان الأخرى. ولعل الدروس التي يمكن الاستفادة منها من خلال هذه التجربة هي الآتية:

. إتباعها برنامج التصحيح وكأنه غاية وليس وسيلة.
. عدم ربط برامج الإصلاح بعملية التنمية.
. اعتمادها التقشف الشديد على حساب النمو والعدالة الاجتماعية.
. عدم إعطائها البعد الاجتماعي حقه من الاهتمام.
. الدعوة إلى تراجع دور الدولة في الاقتصاد، وإعطاء الخصخصة الأولوية في برامج الإصلاح.
ـ عدم إصرارها بالقدر الكافي على بناء المؤسسات والقوانين والتشريعات اللازمة لعمل نظام السوق قبل الخصخصة، وأهمها إقامة تشريعات، تمنع الاحتكار وتعزز المنافسة في السوق.
. أخطأت في وحدة وكبر الجرعات في الكثير من الأحيان دون اعتبار تبعاتها السياسية والاجتماعية.
. عدم إعطائها موضوع مكافحة الفساد الاهتمام الكافي.

وباختصار، فقد بينت وصفة البنك والصندوق الدوليين أن سياسات احتواء التضخم والعجز المالي، وفتح الأسواق للمنافسة الخارجية، قد تصلح لتحسين التوازن في الاقتصاد، ولكنها ليست كافية، لتحقيق النمو والاستقرار السياسي والاجتماعي.

ملامح الإصلاح المطلوب أو مايمكن أن نقول عنه بتواضع برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي:

ينطلق البرنامج المقترح من الواقع القائم والخصائص الأساسية للاقتصاد السوري ومن تطلعات الشعب إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأن يبنى البرنامج على مقولة " الازدهار مع العدالة الاجتماعية" معتمداً على تطوير ماهو قائم وتحديثه، وأن يسعى إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من خلال تبنيه الملامح الآتية:

الأول : ينبغي أن يكون الإصلاح الاقتصادي في هذه المرحلة إصلاحاً شاملاً لا مجتزأ، وأن ينطلق من فكر اقتصادي جديد ومن نظرة استشرافية ورؤية واضحة للمستقبل، تأخذ بعين الاعتبار موارد وإمكانيات سورية الطبيعية والبشرية من جهة، ومتطلبات العولمة الاقتصادية وانضمام سورية إلى الشراكة الاقتصادية العربية . العربية، وتوقع انضمامها إلى الشراكة الأوروبية المتوسطية، وإلى منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى، كما تأخذ بعين الاعتبار المنافسات الاقتصادية المتوقعة في المنطقة بعد السلام.

الثاني: يتطلب إعداد برنامج الإصلاح وضوح الخلفية الفكرية له والمشاركة الواسعة في إعداده من قبل جهات الدولة المختلفة، ومن قبل الأكاديميين وقطاع الأعمال ومن قبل المنظمات النقابية وكافة فئات المجتمع المدني، كما يحتاج إلى التأييد السياسي له على أعلى المستويات.

الثالث: ينبغي أن يكون الإصلاح الاقتصادي متدرجاً هادفاً، يتمتع بالسرعة والديناميكية اللازمة بالوقت نفسه الذي لايهدد الاستقرار الاجتماعي.

الرابع : ينطوي الإصلاح الاقتصادي على مخاطر على المدى القصير تتمثل بالخشية من تهديد المنافسة الخارجية للصناعة الوطنية ومايتبع ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية. لكن تجارب الإصلاح التي تمت في دول عديدة من

العالم في السنوات الأخيرة تحمل في طياتها دروساً يمكن الاستفادة منها لتخفيف الأثر السلبي للإصلاح من خلال اختيار وتتابع الإصلاحات وترافق الإصلاح مع إصلاحات أخرى. وفي جميع الأحوال لايجب أن تثني مخاطر الإصلاح المحتملة عن الإصلاح نفسه، فاستمرار الجمود الاقتصادي واستمرار الحماية والانغلاق تشكل تهديداً أكبر للاقتصاد الوطني وللسلم الاجتماعي من مخاطر الإصلاح الاقتصادي.

الخامس : ينبغي أن يعتبر برنامج الإصلاح: القطاع الخاص والعام شريكين في عملية التنمية، وأن يكون القطاع الخاص محور العملية الإنتاجية والقطاع العام محور عملية التنمية الاجتماعية، فضلاً عن محورية الأخير في عملية التخطيط وفي التنمية البشرية والتكنولوجية.

السادس: لكي يتمكن القطاع الخاص من القيام بدوره الرائد في الاقتصاد الوطني، يجب أن يوفر له برنامج الإصلاح أربعة عناصر رئيسة:

. إعطاؤه الأمان فكراً وقولاً وعملاً.

. إقامة البيئة التشريعية والتنظيمية المسهلة لعمله.

. إعلاء سلطة القانون فوق كل سلطة.

ويتضمن تقويم البيئة التشريعية والتنظيمية إعادة النظر بالعديد من القوانين والأنظمة المتعلقة بتأسيس الشركات وعملها وبالعلاقات العمالية وبالاستيراد والتصدير وبالقطع الأجنبي وانتقال رؤوس الأموال والضرائب وغيرها. والجدير بالذكر أنه كلما صلحت البيئة التشريعية والتنظيمية وكلما سادت سلطة القانون، كلما استثمر القطاع الخاص في مستقبل بلده، وكلما التزم باحترام الأنظمة والقوانين.

السابع: لم يعد مقبولاً أن يركز الإصلاح الاقتصادي على التثبيت الاقتصادي وتحرير التجارة وعلى الخصخصة وإزالة الدعم الاستهلاكي. فالتثبيت الاقتصادي غير المرتبط بإدخال حوافز استثمارية فعالة يؤدي إلى الانكماش الاقتصادي، وتحرير التجارة غير المرتبط بسياسات وإجراءات لرفع معدلات الإنتاجية، يشكل خطراً على المنتج الوطني، والخصخصة قبل إقامة البيئة التشريعية والتنظيمية السليمة والمؤسسات المصرفية المتطورة وقبل تواجد سلطة القانون تؤدي إلى تحالف أصحاب الثروة وأصحاب النفوذ. مثلما حصل في روسيا الاتحادية، وإن والدعم الاستهلاكي ينبغي حصره بالفئات المستحقة بدلاً من إزالته.

الثامن : كذلك فإن التحرير الاقتصادي واعتماد نظام السوق في توزيع الموارد لايشكلان وحدهما ضمانة لتحقيق النمو المستدام وتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق العدالة الاجتماعية. ولابد من أن يترافق الإصلاح الاقتصادي مع خطة للتنمية الاقتصادية الشاملة وأخرى للتنمية البشرية والارتقاء التكنولوجي، وثالثة للحماية الاجتماعية ولمكافحة الفقر والبطالة، ورابعة للإصلاح الإداري، وخامسة لتشجيع التصدير وسادسة لإعادة هيكلة القطاع الصناعي وسابعة لإصلاح القطاع العام.

التاسع : يحتل تطوير التعليم موقعاً خاصاً في عملية التصحيح الاقتصادي لأهميته في كل من تكوين الشخصية القومية والحفاظ على الهوية، وفي خلق الفرد القادر على التحليل والتفكير والإبداع، وفي خلق ثقافة المبادرة، وأهميته كذلك في رفع معدلات الإنتاجية. وفي التعامل مع الثورة العلمية التقنية والمعلوماتية، وأهميته في مكافحة الفقر والبطالة.

العاشر : تتطلب زيادة القدرة التنافسية في زمن العولمة فضلاً عن الإصلاح الاقتصادي والتنمية القطّاعية والتكنولوجيا، تتطلب تنمية مجتمعية شاملة تشمل ثلاثة أمور رئيسة:

. تحرير العقل وتنمية ثقافة الإبداع وإجراء تغيير في ثقافة وسلوك المجتمع.

. إدخال المعرفة وتقنياتها الحديثة إلى كل بيت ومدرسة ومخبر ومتجر.

. تحرير مؤسسات المجتمع المدني لتشارك في عملية التنمية وفي صنع القرار.

الحادي عشر: يتحمل القطاع الخاص عبئاً كبيراً في عملية الإصلاح الاقتصادي، فمقابل إقامة البيئة التشريعية والتنظيمية السليمة لتفعيل دوره ينبغي أن يبادر القطاع الخاص إلى إعادة هيكلة بنيته الإنتاجية والإدارية والتقنية والخروج من صيغته التقليدية والعائلية القديمة.

واعتماده التقنيات المعلوماتية الحديثة التي ترفع من إنتاجيته وتقلل من كلفته، حتى يستطيع مماشاة التطور التكنولوجي المتسارع في العالم، كما على القطاع الخاص تكثيف نشاط التدريب والتأهيل ونشاط البحث والتطوير. فالقطاع الخاص هو الذي سيقارع الشركات العالمية الكبرى في نهاية المطاف، وهو الذي سيدخل الاقتصاد الوطني في النظام الاقتصادي العالمي.

الثاني عشر: يعتبر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً هاماً في دعم عملية التنمية، في ظل تزايد دور القطاع الخاص وتضاؤل المساعدات الخارجية الرسمية القادمة من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، ومن الدول المانحة. ولكن لايجب السعي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بإغداق الإعفاءات الضريبية عليه، بل يجب السعي لذلك عن طريق العوامل الآتية:

. إقامة الإطار الاقتصادي الكلي السليم، المتصف بالتضخم المنخفض.

. توفير البيئة التشريعية السليمة المتصفة بالاستقرار وبكل من العدالة والشفافية في النص، كما في التطبيق.

. سيادة القانون.

. استقرار سعر الصرف وتوحيده، وتخفيض القيود على حرية التجارة وعلى إخراج وإدخال العملات الأجنبية.

. ترشيق المعاملات الحكومية.

. توفير الاستقرار السياسي والبنية التحتية الأساسية للتنمية.

. إعطاء تسهيلات ائتمانية أكثر وتشجيعات ضريبية أفضل على الاستثمارات المطلوبة في المناطق المتخلفة المحددة من قبل الدولة.

وهي كلها عوامل أكثر أهميةً بالنسبة للمستثمر الأجنبي من الإعفاءات الضريبية، وكلما استطاعت الحكومة توفيرها كلما قلت الحاجة لمنح الاستثمارات الأجنبية الإعفاءات السخية. وينبغي وفي الحالات الطبيعية أن يتركز استخدام الإعفاءات الضريبية بشكل رئيس لتوجيه الاستثمار الأجنبي نحو القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، أو نحو المناطق الفقيرة والنائية أو إلى تشجيع القيام بنشاطات التدريب والتأهيل والتطوير في البلد المستقبل للاستثمار.

الثالث عشر: يشكل الإصلاح المصرفي عنصراً أساسياً في برنامج الإصلاح الاقتصادي بالنظر لتعزيز دور القطاع الخاص ونظام السوق في الاقتصاديات الوطنية، وبالنظر لتعاظم تدفق كل من التجارة ورؤوس الأموال الخاصة بين الدول، كما تمثل الرقابة على إدارات المصارف وعلى محافظها الإقراضية والاستثمارية، وعلى سيولتها وملاءتها

ومديونيتها، خاصةً مديونياتها الخارجية، أهمية خاصة، كما دلت على ذلك الأزمة المالية التي تعرضت لها اقتصاديات دول شرق آسيا في عام 1997.

وقد بدأت سورية بالإعداد لإصلاح نظامها المصرفي وذلك بالسماح بإقامة مصارف خاصة في المناطق الحرة وكذلك بالسماح بإقامة مصارف خاصة ومشتركة لخدمة السوق المحلي. ولكن حتى تكتمل حلقة الإصلاح، ينبغي الإسراع في تطوير المؤسسات المصرفية القائمة العائدة للقطاع العام، وإقامة نظام محاسبي موحد لها، يعتمد الأسس المحاسبية العالمية، وإقامة نظام الرقابة المصرفية لدى البنك المركزي، وتدريب الكوادر البشرية اللازمة للعمل المصرفي بأوجهه المختلفة، وكذلك الكوادر اللازمة لدى البنك المركزي لقيام البنك بمهمته الرقابية على المصارف.

الرابع عشر: وأخيراً، فإن الإصلاح الاقتصادي المترافق مع التنمية الشاملة يجب أن يترافق كذلك مع تعزيز خطوات التكتل الاقتصادي العربي المبني على توثيق علاقات كل من التجارة والاستثمار المتبادلين حيث يوفر هذا التكتل أفضل الفرص للدول العربية لدخول النظام الاقتصادي العالمي من دون تبعية، ويوفر كذلك المدخل الصحيح والآمن لإقامة نظام عربي جديد يساعدنا على مواجهة تحديات العولمة وتحديات المنطقة في القرن الـ21.

المراجع:

.....

1 . الحمش منير، 2002، الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي ضمن ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة عشر، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق.

2 . الخضر علي، 1997، إدارة الاستثمار في سورية في ظل القانون رقم /10/ لعام 1991، ضمن الاقتصادية السورية، الألمانية الأولى، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

3 . الرداوي تيسير، 2005، الاقتصاد السوري والإصلاح المطلوب، دار الخليج 2005/5/15.

4 . العبد الله، 1999، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط الخاص، الجزائر، بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.

5 . علي توفيق صادق، جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية، صندوق النقد العربي أبو ظبي 1988.

6 . غسان قلعاوي، القطاع العام إلى أين، دار المكتبي، دمشق، سورية 1995.

7 . النجار سعيد، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية . صندوق النقد العربي أبو ظبي 1988.